

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي: مالي نموذجا

The Role of Algerian Diplomacy in Settling the African Conflicts in its Sahelian Neighborhood: The Case of Mali



بليل محمد،¹

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، med.bellil.31@gmail.com



تاريخ النشر: 2022/11/24

تاريخ القبول: 2022/10/05

تاريخ الإرسال: 2022/09/08

ملخص:

لعبت الجزائر دورا تاريخيا سياسيا ودبلوماسيا حاسما للوساطة في حل النزاعات الإفريقية، فمن خلال دبلوماسيتها القوية، ومعالجتها الموضوعية لوجهات نظر مختلف الفواعل والأطراف المتصارعة، تمكنت الدولة الجزائرية من تهيئة الظروف اللازمة لحل عديد من الصراعات في القارة، متجنباً استمرار العنف على حدودها، كما تلتزم الدول الإفريقية مساعي الدولة الجزائرية للتوسط بالحلول السياسية والدبلوماسية وتعزيز السلام في القارة، وهو ما يتماشى مع دور الجزائر الاستباقي في تسوية الأزمات في هذه الأخيرة، سيما في منطقة الساحل الإفريقي؛ وعليه تبحث هذه المقالة في دور الدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل أو احتواء النزاع في مالي.

كلمات مفتاحية: الوساطة الجزائرية؛ النزاعات الإفريقية؛ الجوار الساحلي؛ الأزمة في مالي.

Abstract:

Algeria has played a decisive political and diplomatic role in mediating and resolving African conflicts, through its strong diplomacy and objective perspective when dealing with the various conflicting actors and parties. Therefore, the Algerian

state has been able to create the necessary conditions for resolving many conflicts on the continent, avoiding the continuation of violence on its borders. Moreover, African States often seek the Algerian diplomatic efforts to resolute to political solutions and promote peace in the continent, which is in line with Algeria's proactive role in settling crises in this latter, especially in the African Sahel region; accordingly, this article examines the role of Algerian diplomacy in mediating or containing the Malian conflict.

Keywords: *Algerian mediation; African conflicts; coastal neighborhood; the crisis in Mali.*

1- المؤلف المرسل: بليل محمد، الإيميل: med.bellil.31@gmail.com

مقدمة :

تحتل منطقة الساحل الإفريقي مركز اهتمامات السياسة الخارجية الجزائرية بالنظر إلى القضايا الأمنية التي تؤزمها، ولقد كانت الجزائر، ولا تزال، مصدرا لا غنى عنه للاستقرار في هذه المنطقة، بحيث أصبحت الحكومات الضعيفة وعدم الاستقرار السياسي والأمن الهش سمات مشتركة لدول الساحل في السنوات الأخيرة، من جهة أخرى فإن الموارد الطبيعية في منطقة الساحل مهدت الطريق للتدخل الأجنبي وزيادة التنافس بين القوى الاقتصادية العالمية في جميع أنحاء المنطقة، ومن أجل ضمان الأمن على المدى الطويل في ساحتها الخلفية، شجعت القيادات الجزائرية في عديد المرات بناء الدولة والحوار كأفضل الطرق لانتشال دول الساحل من الأزمة.

يتعرض هذا المقال إلى الجهود الجزائرية لتوفير الأمن وتسوية النزاعات الإفريقية في جوارها الساحلي، سواء من خلال تعاونها مع دول المنطقة في

مجال مكافحة الجماعات الإرهابية، أو عبر تفعيلها لدبلوماسيتها القوية في القارة لتسوية الصراعات القائمة في دول الساحل، مع التركيز على النزاع في مالي، وهي الأزمة التي لا تزال حديث الساعة، مع تطلع كل أطراف النزاع إلى الجزائر للعب دور فعال في قيادة جهود إدارة الصراع في المنطقة.

تأسيسا على ما تقدم، يطرح المقال الإشكالية التالية:

يتناول هذا المقال ثلاث مطالبين كالاتي:

إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في التوسط لحل أو احتواء النزاع في مالي؟

تمت الإجابة على الإشكالية أعلاه من خلال محورين اثنين كالاتي:

- المحور الأول: التعاون الجزائري الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي.

- المحور الثاني: الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي.

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات النوعية الإستنتاجية، إذ تُقدِّم فهما وتحليلا لتجربة الدبلوماسية الجزائرية على مستوى القارة الإفريقية، وأثرها في تسوية أو احتواء النزاع في مالي، ولقد ركز الباحث بشكل أساسي على المعرفة النظرية الموجودة بالفعل في موضوع الدراسة، ثم استخدم هذه المعرفة لاستنباط إشكالية المقال؛ بعد ذلك، إنتقل لجمع البيانات ثم تحليلها، ثم توظيف النتائج المختلفة للتحقق من صحة الإشكالية التي تمت صياغتها مسبقا أو دحضها.

المحور الأول:

التعاون الجزائري الإقليمي لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

تلعب الدولة الجزائرية دورا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل المجاورة، في ظل تهديدات أمنية متزايدة التعقيد وعابرة للحدود؛ فالجزائر طرف فاعل محوري في مكافحة الإرهاب، ووسيط قوي مهم في تسوية النزاعات التي تمزق منطقة الساحل، ودول هذه الأخيرة يدركون أن

احتمال زعزعة الاستقرار في الجزائر سيكون له تداعيات خطيرة على أطرافها الجنوبية، بل قد يمتد التأثير إلى أوروبا كذلك، إذ تشترك الجزائر في الحدود البحرية مع إيطاليا وإسبانيا ولديها علاقة تاريخية مع فرنسا؛ وتجدر الإشارة إلى أن دولة الجزائر عضو مؤسس وفاعل في الاتحاد الإفريقي، وقد شغلت منصب مفوض السلام والأمن في الاتحاد الإفريقي منذ عام 2004، فضلا عن شغلها لمنصب منسق مكافحة الإرهاب، كما تستضيف الجزائر المقر الرئيسي لآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون الشرطي -أفريبول- وهي منظمة إفريقية تهدف إلى تعزيز التعاون وتدريب الشرطة؛ وكانت الجزائر لاعبا رئيسيا في عملية نواكشوط، التي انطلقت في عام 2013، بهدف تعزيز التعاون الأمني الإقليمي الذي أوجد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "نيباد"، كما أنها عضو نشط في منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وكذلك المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب¹.

بالإضافة إلى ذلك، لعبت الجزائر دورا حاسما من خلال تنسيق جهود مكافحة الإرهاب مع مالي ودول الساحل الأخرى مثل موريتانيا والنيجر التي أسست معها "مبادرة دول الميدان" *pays du champs* في عام 2010، التي مثلت أول جهاز أمني إقليمي ذو بُعد تنفيذي، بهدف تنسيق الجهود الأمنية لهذه الدول الأربع، والتي يتواجد مقرها بمدينة تمنراست بالجزائر؛ ولقد عقد رؤساء أركان جيوش هذه الدول الميدانية الأربعة -الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر- لقاءً في نواكشوط في جلسة عادية في خريف سنة 2022، للبحث في التنسيق المشترك بين أركان الدول المعنية في كافة المجالات المتعلقة بالتعاون العسكري، خاصة في مجالات مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية، كما يتضمن جدول أعمال الاجتماع مناقشات حول تدابير معالجة التهديدات الأمنية المشتركة والحد من انتشار الجريمة المنظمة في الفضاء المشترك لهذه الدول².

كما أنشأت الجزائر "لجنة أركان العمليات المشتركة" *CEMOC* و"وحدة الدمج والاتصال" *UFL* لتعزيز التعاون الأمني بين الجزائر وبوركينا فاسو وليبيا وموريتانيا ومالي والنيجر ونيجيريا وتشاد، ونتيجة لذلك، فإن زعزعة الاستقرار في الجزائر، الدولة التي مثلت مصدر إستقرار على مدى سنوات، وقوة عسكرية كبرى وفاعل محوري في مكافحة الإرهاب، سيكون له عواقب جد خطيرة على المغرب العربي والساحل الإفريقي، وبالتالي أوروبا³.

إن تعزيز تعاون الدولة الجزائرية مع جيرانها غير كاف عندما يكون الشركاء -مالي وليبيا- غير قادرين على حماية أراضيهم وحدودهم، ومن خلال تحديث جيشها وإضفاء الطابع المهني عليه، حققت الجزائر قدرات عسكرية هائلة لا تزال غير مستغلة، بحيث ينبغي استخدام هذه القدرات العسكرية للحفاظ على الاستقرار الإقليمي، بغرض حماية المصالح الأمنية الجزائرية داخل الحدود وفي الجوار الإقليمي⁴، وهو ما يتناسب مع وجهة الدولة الجزائرية التي انعكست على آخر تعديل دستوري في 2020، الذي فتح باب التدخل الجزائري الخارجي في إطار المنظمات الإقليمية والدولية للحفاظ على السلم والأمن.

وتعتبر القوات المسلحة الجزائرية من بين الأكثر قدرة والأفضل تجهيزا في شمال إفريقيا، وهي تركز بشكل أساسي على وحدة الأراضي والأمن الداخلي والاستقرار الإقليمي⁵، وتدريب القوات المسلحة، التي تجند أفرادها من خلال التجنيد الإجباري، بانتظام ولديها خبرة واسعة في عمليات مكافحة التمرد⁶؛ وتنفق الجزائر قدرا كبيرا من ميزانيتها على قواتها المسلحة، فمع إنفاق عسكري بلغ 9.6 مليار دولار أمريكي في عام 2018، وهو ما يمثل 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تعد الجزائر واحدة من الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي لديها أعلى إنفاق عسكري، كما أنها الدولة الإفريقية الأكثر إنفاقا على الجيش، سواء بالأرقام المطلقة أو كحصة من الناتج

المحلي الإجمالي⁷، ولقد زاد الإنفاق العسكري للجزائر بنسبة 85 في المائة بين عامي 2009 و2018⁸.

بينما تحتفظ الدولة الجزائرية بمعداتها العسكرية محليا وتعمل على تطوير صناعة دفاعية وطنية -ناتجة عن مشاريع مع شركات أجنبية، بما في ذلك شركات ألمانية وإيطالية-، فإنها تعتمد على استيراد الأسلحة، إذ تعتبر الجزائر خامس أكبر مستورد للأسلحة على مستوى العالم واستحوذت على 4.4 في المائة من واردات الأسلحة العالمية بين عامي 2014 و 2018، تعد روسيا المصدر الرئيسي للجزائر لمعظم الأسلحة، بحيث المعدات العسكرية الروسية شكلت 66 في المائة من واردات الأسلحة الجزائرية في الفترة 2014-2018، تليها 13 في المائة من الصين و10 في المائة من ألمانيا⁹؛ ولقد وقعت الجزائر عقود كبيرة لشراء طائرات مقاتلة وأنظمة دفاع جوية وطائرات هليكوبتر وغواصات وأنظمة أسلحة أخرى عالية التقنية من روسيا¹⁰، ففي سبتمبر عام 2019 على سبيل المثال، أعلنت الجزائر عن توقيعها لعقدين لشراء طائرات مقاتلة جديدة¹¹، علاوة على ذلك، تم التوقيع على اتفاقية تسمح للجزائر باستخدام نظام الملاحة عبر الأقمار الصناعية الروسي في عام 2018، مما يجعل الجزائر واحدة من الدول الأجنبية القليلة التي تستخدم النظام الروسي¹².

ومع ذلك، تعمل الجزائر على تنويع وارداتها من الأسلحة مع زيادة حصص الشراء من موردين آخرين غير روسيا، ففي الفترة ما بين 2009-2013، شكلت الأسلحة الروسية 91 في المائة من واردات الأسلحة الجزائرية، مقارنة بنسبة 66 في المائة فترة 2014-2018¹³، وعلى عكس العديد من الدول الأخرى المستوردة للأسلحة التي لا تشتري أسلحة صينية لأسباب سياسية، زادت الجزائر مشترياتها من الصين، فبين عامي 2014 و 2018، استحوذت الجزائر على 11 في المائة من صادرات الأسلحة الصينية¹⁴.

في حين قوبلت استراتيجية الجزائر في منطقة الساحل بردود فعل إيجابية وخدمت المصالح الوطنية، غير أن بعض الاعتبارات المحددة لبعض دول الساحل الأخرى لا تتناسب مع مصالح الجزائر فيما يتعلق بالأمن والاستقرار في منطقة المغرب العربي ومنطقة الساحل-الصحراء، ويمكن تلخيص هذه الاعتبارات على النحو التالي¹⁵:

- لجوء مالي، باسم الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا-الإيكواس- إلى التدخل الفرنسي في منطقتها الشمالية، في ما عرف بـ"عملية سيرفال"، وذلك عقب التمرد الذي قاده الجماعات الانفصالية الطارقية وظهور الجماعات الجهادية، ومن المعروف أن الدولة الجزائرية عارضت بشكل دائم التدخل الأجنبي في تسوية النزاعات الداخلية، تطبيقاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- إنشاء آلية أمنية في منطقة الساحل تعرف باسم "مجموعة ساحل الخمسة" *G5 Saahel* سنة 2014 بدعم من فرنسا، والتي تضم موريتانيا ومالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد، واعتبرت الجزائر هذه المبادرة محاولة لإبعاد تلك الدول الساحلية عن متناول دورها المحوري، الذي لا جدال فيه، في الكفاح المشترك ضد الإرهاب.
- ضعف التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة المغاربية بسبب انعدام الثقة المتبادلة بين دول المنطقة، مما يفسر إخفاقات تفعيل اتحاد المغرب العربي منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك، يمكن وصف العلاقة بين الجزائر وتونس في مجال محاربة الجماعات الإرهابية بالإيجابية، ولا سيما في جبال الشعانبي بالقرب من الحدود الجزائرية؛ في حين تفتقر الجزائر إلى شريك موثوق مع ليبيا في ظل تفكك السلطة في البلاد وانتشار الفصائل الجهادية المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في المشهد السياسي الليبي، ورغم تدهور

الوضع السياسي والأمني في ليبيا، تواصل الجزائر جهودها لإيجاد حل سياسي للأزمة التي تعيشها جارتها الشرقية على أساس الحوار الوطني الشامل، دون تدخل خارجي في الشأن الليبي أو تدخل عسكري من قبل قوى خارجية.

من وجهة نظر جزائرية، فإن الوجود العسكري الأجنبي المكثف في منطقة الساحل - كما في حالة ليبيا - مدعاة للتهديد، حيث أشار مسؤول جزائري إلى الارتباط الوثيق بين زيادة العمليات العسكرية وتوسع الإرهاب في منطقة الساحل، بحيث ينتج عن تدخل القوات الغربية ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية إلى ثلاث أضعاف، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للمواطنين، مما يسهل بدوره عملية التجنيد في المنظمات الإرهابية؛ هذا وتواجه الجزائر بشكل متزايد مخاوف ناجمة عن القواعد الفرنسية التي تحيط بإقليمها المجاور، فضلا عن اهتمام الإمارات العربية المتحدة بإنشاء قاعدة في النيجر، يضاف إلى ذلك الخوف من أن ينتشر الدعم الإماراتي والسعودي للحركة السلفية في ليبيا إلى منطقة الساحل، الأمر الذي سيؤدي إلى أسوأ سيناريو، حيث تصبح منطقة الساحل غير مستقرة ومشتتة مثل الصومال، علاوة على ذلك، تشهد الجزائر منافسة متزايدة من منافستها المغرب على النفوذ في منطقة الساحل¹⁶.

وعلاوة على ذلك، تشعر الجزائر بالقلق إزاء تزايد تدفق اللاجئين والمهاجرين من منطقة الساحل الإفريقي، فهم يشكلون تهديدا للأمن القومي الجزائري، سيما إذا كانت لديهم علاقة مباشرة بالإجرام وبيع المخدرات، وفي الوقت الحالي، تعد الجزائر وجهة وبلد عبور للمهاجرين واللاجئين من إفريقيا جنوب الصحراء، ووفقا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، هناك حوالي 95000 لاجئ و 8900 طالب لجوء في الجزائر، ولقد جاء معظم اللاجئين وطالبي اللجوء الجدد المسجلين في الجزائر العاصمة في عام 2018 من سوريا وغينيا ومالي وساحل العاج؛ كما تشير التقديرات إلى أن ما بين

25000 و 100000 مهاجر من دون وثائق، وخاصة من دول الساحل، يعيشون في الجزائر، ويعمل الغالبية في قطاعي البناء أو الزراعة؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن عددا متزايدا من الأفراد، لا سيما من غرب إفريقيا، والذين يسعون للوصول إلى أوروبا، يدخلون إسبانيا من الجزائر، حيث يختار المهاجرون بشكل متزايد طريق غرب البحر الأبيض المتوسط، والجزائر مترددة في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، أو الدول الأوروبية بشكل فردي، في هذا الشأن، بسبب مبدأ الجزائر الراسخ في عدم التدخل في شؤونها الداخلية¹⁷.

فيما يتعلق بالهجرة، وضعت الجزائر - غير الراجحة في أن يُنظر إليها على أنها وجهة مهاجرين ولاجئين أو بلد عبور - عددا من السياسات لمنع ذلك من أن يصبح حقيقة واقعة، على سبيل المثال، لم تتلق منظمة الأمم المتحدة تصريحا من السلطات الجزائرية لفتح مكتب في تمراست، المدينة الواقعة في الجنوب التي يصل إليها معظم اللاجئين كمحطة أولى، وهذا يجبر اللاجئين على السفر طوال الطريق إلى الجزائر العاصمة لتقديم طلب للحصول على وضع اللاجئ؛ وبهدف تنظيم وتقليل عدد المهاجرين واللاجئين، تقوم الجزائر أيضا بترحيل المهاجرين وطالبي اللجوء الذين ليس لديهم وثائق إلى حدود النيجر ومالي بشكل منتظم، وفي هذا السياق فإن بين الجزائر والنيجر اتفاق ثنائي يسمح للجزائر بإعادة النيجريين، مع الإشارة إلى أن الجزائر رحلت كذلك مواطنين من دول أخرى إلى النيجر¹⁸.

ولقد أثارت التقارير التي تفيد بأن الدولة الجزائرية طردت آلاف المهاجرين واللاجئين إلى حدود مالي والنيجر، وعاملتهم بطرق غير إنسانية وتركتهم في وسط الصحراء للسير إلى قرية أو بلدة في مالي أو النيجر، انتقادات شديدة من الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان¹⁹، ولقد أثارت سياسات الجزائر توترات مع مالي والنيجر، وكذلك مع دول اللاجئين

الأصلية²⁰، مع الإشارة إلى أن للجزائر كامل السيادة في اتخاذ مثل هذه القرارات ما دام الأمر يتعلق بالأمن القومي والمجتمعي للدولة الجزائرية. تؤكد دولة الجزائر على أهمية وضرورة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر لمكافحة انتشار الإرهاب والاتجار غير المشروع والهجرة غير الشرعية، وترجع هذه السياسة متعددة الأبعاد هي إلى حد كبير نتيجة للتجارب الداخلية الجزائرية، ليس أقلها ما عاشته الجزائر في التسعينيات ما سمي بال عشرية السوداء، وتماشيا مع هذه المقاربة، ألغت الجزائر ديون العديد من الدول الإفريقية، والتي تصل إلى ما لا يقل عن مليار دولار أمريكي، كما تقدم الجزائر منحا دراسية للطلبة من جميع أنحاء القارة للدراسة في الجزائر²¹.

المحور الثاني:

الوساطة الجزائرية لحل النزاع في مالي

شهدت مالي نزاعات مسلحة شنتها بشكل رئيسي حركات الطوارق المالية ضد الحكومة المركزية في مالي، على خلفية أسباب سياسية واقتصادية، وصلت إلى مستوى المطالب الانفصالية لدى بعض مجموعات الطوارق، ولقد اختلفت الأزمة المالية في عام 2012 عن سابقتها، عندما انخرطت فيها العديد من الجماعات المسلحة المتطرفة من خلال عقد تحالفات مع حركات الطوارق الانفصالية في مالي، وهو ما دفع فرنسا والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا -إيكواس- إلى التدخل العسكري في عام 2013 إلى جانب الجيش المالي من أجل القضاء على الجماعات المتمردة التي كانت تسيطر على شمال مالي²².

كانت الانتفاضة المسلحة عام 2012 رابع تمرد ينتهي بعملية تفاوض أدت إلى اتفاق بين الحكومة المركزية والجماعات المسلحة في شمال البلاد، فمُنذ حصولها على الاستقلال في عام 1960، شهدت مالي أربع موجات من التمرد في الشمال، من عام 1963 إلى عام 1964، ومن عام 1990 إلى عام

1996، ومن عام 2006 إلى عام 2009، ومن عام 2012 إلى عام 2013، انتهت موجة التمرد الأولى لفوز الجيش المالي المدعوم من الاتحاد السوفيتي، ولا تزال هذه الذكرى تشوب العلاقات بين الشمال والجنوب، في حين أعقب التمردات الأخرى على مفاوضات أدت إلى اتفاق سلام²³.

كانت الدولة الجزائرية الوسيط والضامن الرئيسي لاتفاقات السلام السابقة في شمال مالي لسنوات، وهي المنطقة التي تعتبر جزءاً من مجال نفوذها، الذي تسعى فيه إلى مكافحة نشاط الجماعات الإرهابية وأنشطة التهريب عبر الساحل التي يسهلها الوضع الهش لمالي، وعجز البلاد عن السيطرة على مناطقها الشمالية والمعابر الحدودية، فضلاً عن منع القوى المتنافسة العالمية من كسب النفوذ في منطقة الساحل تحت ذرائع إنسانية وأمنية²⁴.

طالما تقلدت الجزائر دور الوسيط تقليدي للصراعات في منطقة الساحل، بحيث توسّطت في عمليات السلام التي أدت إلى إنهاء انتفاضات الطوارق السابقة في مالي في 1991، 1995 وفي سنة 2006؛ وتمثل قضية الطوارق مصدر تهديد دائم للدولة الجزائرية خشية من امتداد العدوى بين الطوارق الجزائريين، الأمر الذي يهدد الوحدة الوطنية؛ ولقد حاولت الجزائر أيضاً التأثير على الطوارق بإقناعهم بمحاربة الجماعة السلفية للدعوة والقتال في منطقة الساحل، إذ عرض العديد من ثوار الطوارق الماليين السابقين خدماتهم والانضمام إلى الوحدة المتخصصة التي تمت تسويتها بعد "اتفاقات تمنراست" لعام 2006 الموقعة تحت رعاية الجزائر، والتي كان من المفترض أن تحافظ على الأمن في شمال مالي²⁵.

منذ عام 1996، استمر شمال مالي في التخلف عن الركب التنموي، في ظل عدم ثقة جنوب مالي في نظيره الشمالي بسبب حملهم للسلاح، كما لم تفي الحكومة المالية بوعودها لعام 1992 لتنمية شمال مالي، الأمر الذي كثف الانقسامات الوطنية والخلافات بين المناطق الشمالية والجنوبية، وازداد الوضع

سوءا في عام 2002 بانتخاب الرئيس "أمادو توماني توري" *Amadou Toumani Touré* الذي عمّق الانقسامات؛ ومع انسحاب القوات المسلحة المالية من الشمال في ماي من سنة 2006، توحد المقاتلون تحت راية "التحالف الديمقراطي من أجل التغيير"، بقيادة "إياد أغ غالي" *Iyad Ag Ghali*، و"إبراهيم أغ باهانغا" *Ibrahim Ag Bahanga*، و"حسن أغ فاجا" *Hassan Ag Fagaga*، للسيطرة على مدن كيدال وميناكا، ومرة أخرى، عرضت الدولة الجزائرية مساعيها الحميدة لإجراء عملية الوساطة، والتي نتج عنها "اتفاق الجزائر" الجديد، الموقع في 4 جويلية عام 2006، والذي منح الشمال قدرا أكبر من الاستقلال السياسي والمزيد من الأموال للتنمية²⁶.

رفضت العديد من الأحزاب السياسية المالية اتفاق الجزائر، ولا سيما "التجمع من أجل مالي" بقيادة "إبراهيم بوبكر كيتا" *Ibrahim Boubacar Keita*، كما رفض الانضمام إلى اتفاق الجزائر زعماء سلالات الطوارق الذين لا ينتمون إلى قبيلة "إيفوغاس" *Ifoghas*، معتبرين أن الاتفاق في صالح طوارق "إيفوغاس" فقط، الذي ينحدر منهم "إياد أغ غالي"، وبالفعل، فإن طوارق إيفوغاس في كيدال ممثلون بشكل مفرط في المؤسسات التي تم إنشاؤها لمراقبة تنفيذ الاتفاقية، كما تم استبعاد مجموعات أخرى مثل قبائل عدنان *Idnan* و"تاغات مالت" *Taghat Malet* من هذه العملية؛ من جانبه، أشعل الرئيس "أمادو توماني توري" الانقسامات بين المجتمعات الشمالية من خلال إنشاء مليشيات طارقية وأخرى عربية، لمحاربة تحالف الطوارق من أجل التغيير (شمال مالي)، وهي الحركة الجديدة لـ"إبراهيم أغ باهانغا" التي تم إنشاؤها لمعارضة سياسة "أغ غالي"، سرعان ما تضافرت كل هذه العوامل لتؤدي إلى إخفاق اتفاق الجزائر الجديد²⁷.

في عام 2010، أدار الرئيس "أمادو توماني توري" ظهره لاستراتيجية نزع السلاح في شمال البلاد التي كان قد تبناها، وحاول معالجة ارتفاع مستوى

انعدام الأمن في هذه المنطقة من خلال تنفيذ برنامج خاص للسلام والأمن والتنمية في شمال مالي، وكان يُنظر إلى هذا البرنامج لأول مرة على أنه التزام تاريخي تجاه سكان الشمال بناء على الميثاق الوطني لعام 1992 واتفاقية الجزائر لعام 2006، بيد أن "أما دو توري" خصص حصة كبيرة من ميزانية هذا البرنامج للأمن، لا سيما بناء المعسكرات العسكرية، بدلا من التنمية، مما أثار المعارضة مجددا في الشمال، وهو أحد الأسباب التي دفعت "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" إلى حمل السلاح في يناير 2012²⁸.

هُزمت القوات العسكرية المالية التي حاولت مواجهة حركة التمرد في الشمال في 22 مارس 2012، ليتم الانقلاب بالرئيس "أما دو توماني توري" بدعوى عدم قدرته على محاربة الجماعات المتمردة، ولقد خلق هذا الوضع الهش تحديات كبيرة للحكومة الجزائرية، ونظرا لمكانتها باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في المنطقة، وخبرتها الطويلة ومعرفتها الجيدة بديناميات الأزمة التي تشهدها مالي منذ عام 1991، كان من المتوقع أن تلعب الجزائر دورا فعالا في حل هذه الأزمة، ومع ذلك، كانت الحكومة الجزائرية منشغلة بالتحولات السياسية الداخلية مما جعلها أكثر ترددا مما أرادته دول المنطقة وكذلك الغرب، يُعزى هذا الموقف أيضا إلى عدم التدخل الصارم الذي شكل العقيدة الأمنية الجزائرية، بحيث استندت المقاربة الجزائرية تجاه منطقة الساحل إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ورجحت دائما تشجيع الحلول السياسية بدلا من الحلول العسكرية، من خلال رفضها الشديد لأي نوع من التدخل الأجنبي المسلح في المنطقة، ومنذ اندلاع أزمة عام 2012، سعت الجزائر لإيجاد حل سياسي بين أطراف النزاع المالي، ولتحقيق هذا الهدف، نجحت الجزائر العاصمة في خلق إطار تقارب في وجهات النظر بين "أنصار الدين" و"حركة تحرير أزواد"، وهما الحزبان الرئيسيان

للتطابق في الشمال، اللذان اتفقا على توقيع اتفاق في الجزائر العاصمة في 21 ديسمبر 2012²⁹.

اعتبرت الجزائر هذا الاتفاق خطوة مهمة للغاية من شأنها أن تساعد في إيجاد حل سياسي شامل بين الحكومة المالية والجماعات المتمردة، من جهة أخرى دعت الحكومة الجزائرية منظمة الأمم المتحدة إلى تحديد استراتيجية واضحة تحترم ثلاث نقاط أساسية من أجل إيجاد حل أفضل لهذه الأزمة: أولاً، يجب أن تكون الأطراف المالية العنصر المحوري في بناء عملية السلام في بلادهم؛ ثانياً، يجب على المجتمع الدولي تقديم الدعم للدولة المالية، مع مراعاة مسؤوليات الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي فيما يتعلق بالحفاظ على السلام والأمن في المنطقة وكذلك حقوق الدول المجاورة (الجزائر والنيجر وموريتانيا) لحماية مصالح أمنهم القومي؛ النقطة الثالثة التي اقترحتها الجزائر تؤكد على الوسائل السلمية القائمة على المفاوضات التي ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت³⁰.

بعدما نجحت وزارة الخارجية الجزائرية في فصل مختلف المدنيين في شمال مالي عن الجماعات الإرهابية، دعمت الحكومة المركزية في مالي في إقامة حوار مع بعض الجماعات التي كانت في البداية ضد انتشار الإرهاب في المنطقة؛ وبعد كل هذه المحاولات، شجعت الخارجية الجزائرية بقيادة السيد "رمطان لعمامرة" على التدخل الفرنسي في مالي، كخطوة ضرورية في المهمة المتمثلة في الحرب على الإرهاب التي تلتزم بها السياسة الخارجية الجزائرية، وهي النقطة التي اتفقت هياكل السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي فيها مع الجزائر، التي أعطت الأولوية لسلام القارة على أفكار السيادة والاستقلال³¹؛ إذ لا بد من التذكير إلى أن الحكومة الجزائرية قاومت كل الدعوات للتدخل المسلح منذ بداية الأزمة المالية في عام 2012، من خلال الحث على الصبر وتقديم الدعم للحكومة المركزية في باماكو، وحذرت في الوقت نفسه من العواقب

السلبية لسوء تصور التدخل العسكري في مالي، وذكرت الجزائر دول المنطقة وكذلك الغرب أنه لو استجاب المجتمع الدولي لتحذيراتها بشأن العملية المسلحة خلال الأزمة الليبية في عام 2011، لما تصاعدت الأزمة في الدولة المالية، بحيث تلوم الجزائر الغرب في عدم تمكنه من وقف تدفق الأسلحة إلى منطقة الساحل والفتل في السيطرة عليها داخل ليبيا، وتعتقد الجزائر أن الحسابات الإنسانية الكامنة وراء التدخل الأجنبي كانت زائفة معبرة عن خشيتها من السابقة الخطيرة المتمثلة في تطبيق مبدأ "مسؤولية الحماية"؛ وأكدت الحكومة الجزائرية أن افتقار حلف شمال الأطلسي إلى البصيرة قد فتح الباب لعواقب بعيدة المدى، وعليه رأت الجزائر إن مؤيدي التدخل المسلح في مالي، ولا سيما فرنسا، يحتاجون بالتالي إلى فهم أن لجوءهم السريع إلى العملية العسكرية لن يؤد إلا إلى تفاقم مخاطر توسع الإرهاب في المنطقة بأسرها³².

في تغيير غير متوقع في موقفها الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في المنطقة، وافقت الجزائر بشكل نهائي في عام 2013 على تشكيل قوات عسكرية دولية تشنها فرنسا -عملية سيرفال- للتدخل في مالي لمواجهة الجماعات المسلحة المتطرفة التي كانت تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد؛ وبهذا القرار التاريخي تجاه منطقة الساحل خالفت الجزائر سياستها التقليدية التي كانت تقوم على الدوام على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مدركة أن موقفها لا يمكن أن يقف في وجه القوى المهيمنة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي كانت تدعم التدخل المسلح في مالي؛ هذا الإجماع الدولي بين المجتمع الدولي على الحل العسكري في مالي دفع بالقيادات الجزائرية حينها إلى مراجعة موقفها والقبول بالتدخل العسكري في مالي طالما أنه يأتي في إطار الشرعية الدولية، بيد أن الجزائر لم تشارك بقواتها العسكرية في هذا التدخل الدولي المسلح، لأن الدستور الجزائري -آنذاك- لا يسمح للجيش بالمشاركة في

عمليات خارج البلاد، ومع ذلك، فتحت الجزائر مجالها الجوي للطائرات الفرنسية وقدمت الدعم اللوجستي للحكومة المركزية في باماكو³³.

بعد التدخل العسكري الدولي في مالي، وفي عملية السلام التي تلت ذلك، ميز المجتمع الدولي بين الجماعات السياسية العسكرية، مثل الحركة الوطنية لتحرير أزواد وفروعها، التي ستشارك في المفاوضات، والجماعات المتمردة التي كانت تعتبر أهدافاً عسكرية مشروعة؛ واستمرت هذه العملية حتى ارتفع عدد الجماعات المسلحة الرئيسية المرتبطة بعملية السلام من مجموعتين (الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد) في عام 2012، عندما بدأت الأزمة، إلى ثماني مجموعات عام 2015³⁴.

أخيراً، وقعت الأطراف المالية اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر - اتفاق الجزائر - في ماي وجوان سنة 2015، بعد سبعة أشهر من المفاوضات بين الحكومة المركزية وحركات الطوارق المتنوعة في الشمال؛ وجرت عملية السلام تحت قيادة الوساطة الجزائرية وبدعم من عدد من الشركاء الدوليين؛ ولقد تناول اتفاق الجزائر عدداً من القضايا التي تحدد مستقبل مالي، بحيث ألزمت الاتفاقية الأطراف الموقعة على استمرار دولة مالي الموحدة والعلمانية، مع تنحية أي مطالب سابقة بالاستقلال أو الحكم الذاتي أو الفيدرالية، كما حددت فهماً مشتركاً لمصطلح أزواد، وهو اسم الطوارق للمناطق الشمالية الثلاث في مالي، كما تضمن اتفاق الجزائر نظام رقابة للاتفاقية غطى أربعة موضوعات جوهرية تُبنى على أساسها مبادئ وأسس حل النزاع المستدام: الشؤون السياسية والمؤسسية؛ الدفاع والأمن³⁵.

ولقد مرت قرابة العشرية منذ أن شن الجيش الفرنسي عملية "سيرفال" عام 2013 في مالي بهدف منع الجماعات الانفصالية في الشمال من التقدم للعاصمة باماكو، وسرعان ما تحولت هذه العملية إلى عملية إقليمية لمكافحة الإرهاب تحت مسمى "برخان" سنة 2014، والتي تعتبر من أهم العمليات

الخارجية للجيش الفرنسي، بيد أن الطموحات الإستراتيجية الفرنسية المخيبة للأمال المالية لاسيما النخبة العسكرية التي ترفض تقاسم السلطة مع المدنيين، أدت إلى التدهور التدريجي للعلاقات بين مالي وفرنسا على مدى السنوات الماضية، لنتهار العلاقات بين الطرفين مع الإقتراب العسكري الأخير الذي شهدته البلاد نهاية صيف عام 2020، بقيادة العقيد "أسيمي غويتا" الذي يرأس حاليا المجلس العسكري الحاكم منذ شهر ماي 2021، والرافض لإجراء إنتخابات ديمقراطية في البلاد، متمسكا بفترة إنتقالية تدوم ثلاث سنوات³⁶.

أدى هذا التصعيد إلى استعراض السلطات الإنتقالية المالية لقوتها، بمنعها للكتيبة الدنماركية من الاندماج في بعثة تاكوبا الأوروبية للوحدات الخاصة، والتي شكّلت بمبادرة من فرنسا العام 2020 وتهدف إلى الوقوف بجانب الجيش المالي في مواجهة الجماعات المسلحة، تلتها أزمة دبلوماسية، والتي اتخذت منعطفًا مفاجئًا بطرد السفير الفرنسي من مالي، وإعلان انسحاب فرنسا من هذه الأخيرة في شهر فبراير من عام 2022، بضغط من المجلس العسكري الحاكم في باماكو³⁷.

وعلق البروفيسور "يحيى زوبير" أنه من وجهة نظر الجزائر، كان خروج فرنسا من مالي أمرا حتميا، وذلك بسبب تركيزها على الحل العسكري، في حين تعارض الجزائر بقاء القوات الأجنبية في إفريقيا وتؤيد الحلول الإفريقية والمقاربة الإنمائية، وسبق وأن أشارت الحكومة الجزائرية إلى عواقب التدخل الغربي في ليبيا وأماكن أخرى، وتعتقد الجزائر، التي تشترك في حدود 1300 كيلومتر مع مالي، أن اتفاقيات الجزائر التي توسطت فيها في عام 2015 هي الحل النهائي، لأنها تستند إلى حل سياسي يشمل المصالحة الوطنية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية واللامركزية؛ وتحذر الجزائر من تفكك وأفغنة مالي، التي يمكن أن تصبح ملاذا للجهاديين، مما يعرض الأمن القومي

الجزائري للخطر، والجزائر غير مستعدة للتدخل عسكريا خوفا من التعثر أو العمل كوكيل للآخرين، ومع ذلك فهي ترغب في لعب دور الوساطة³⁸.

الهوامش:

¹ Dalia Ghanem, "Algeria's: Crisis Outlook and Regional Implications", KAS Regional Program Political Dialogue South Mediterranean, Med Dialogue Series, no. 22, August 2019; p. 5.

² L'expression, Réunion des chefs d'état-major des armées des pays du champ, article retrieved from : L'expression, published on : May 11th, 2022, accessed on : July 18th, 2022, available on the link below :

<https://www.lexpressiondz.com/chroniques/de-quoi-jme-mele/reunion-des-chefs-d-etat-major-des-armees-des-pays-du-champ-323152>

³ Dalia Ghanem, "Algeria's: Crisis Outlook and Regional Implications", Op.Cit., pp. 5, 6.

⁴ Dalia Ghanem, " The Algerian Army: Cooperation, Not Intervention", article retrieved from: The Italian Institute For International Political Studies, published on: December 7th, 2017, accessed on: July 18th, 2022, available on the link below:

<https://www.ispionline.it/it/pubblicazione/algerian-army-cooperation-not-intervention-19132>

⁵ International Institute for Strategic Studies 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', the Military Balance, Vol. 120, No. 1, 2020, pp. 324-387.

⁶ International Institute for Strategic Studies 'Chapter Seven: Middle East and North Africa', The Military Balance, Vol. 118, No. 1, 2018, pp. 315-374.

⁷ International Institute for Strategic Studies (2020), p. 3335; Tian, Nan, Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Pieter D. Wezeman and Siemon T. Wezeman (2019) Trends in World Military Expenditure, 2018, April 2019 (Solna, SIPRI) p.2., Accessed on 27/12/2021; Available on the link below:

https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-04/fs_1904_milex_2018.pdf.

⁸ Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Navigating in a complex neighbourhood– Algeria's responses to security challenges in Libya and the Sahel, Report no FOI-R--4960—SE, Sweden, April, 2020, p. 20.

⁹ Wezeman, Pieter D., Aude Fleurant, Alexandra Kuimova, Nan Tian, and Siemon T. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2019 (Solna, SIPRI) p.6., Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

https://www.sipri.org/sites/default/files/2019-03/fs_1903_at_2018.pdf

¹⁰ Lund, Aron, Russia in the Middle East, March 2019 (Stockholm, The Swedish Institute of International Affairs), p.36. Accessed on 27/12/2021, Available on the link below:

<https://www.ui.se/globalassets/ui.se-eng/publications/ui-publications/2019/ui-paper-no.-2-2019.pdf>

¹¹ Menadefense, 'La commande de Mig 29 M7M2 pour l'Algérie signée lors du salon MAKS', 5 September 2019, Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

<https://www.menadefense.net/algérie/la-commande-de-mig-29-m-m2-pour-lalgerie-signee-lors-du-salon-maks/>

¹² McGregor, Andrew, 'Defense or Domination? Building Algerian Power with Russian Arms', Eurasia Daily Monitor, Vol. 15, No. 122, 2018 Accessed on 27/12/2021., Available on the link below:

<https://jamestown.org/program/defense-or-domination-building-algerian-power-with-russian-arms/>

¹³ Wezeman, Siemon T., and Pieter D. Wezeman, Trends in International Arms Transfers, March 2014, p.4. Accessed on 27/12/2021. Available on the link below:

<https://www.sipri.org/sites/default/files/files/FS/SIPRIFS1403.pdf>

¹⁴ Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p. 21.

¹⁵ Belkacem IRATNI, Security Challenges And Issues In The Sahelo-Saharan Region The Algerian Perspective, Friedrich-Ebert-Stiftung, Peace and Security Centre of Competence Sub-Saharan Africa, 2017, pp. 22, 23.

¹⁶ Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p. 32.

¹⁷ Ibid., p.33, 37.

¹⁸ Ibid., p.36.

¹⁹ يشير التقرير إلى أنه تم طرد 25000 مهاجر من الجزائر إلى النيجر في عام 2018، منهم 14000 من النيجريين (مقارنة بـ 6800 نيجيري مطرودين في عام 2017).

European Council on Refugees and Exiles, "Algeria Deports 25000 Migrants to Niger", 18 January 2019. Retrieved 7-01-2022, available on the link below:

<https://ecre.org/algeria-deports-25000-migrants-to-niger/>

²⁰ Human Rights Watch , "Algeria: Inhumane Treatment of Migrants: Pregnant Women, Children, Asylum Seekers Among Thousand Expelled to Desert", 28 June 2018 Retrieved 7-01-2022, available on the link below:

<https://www.hrw.org/news/2018/06/28/algeria-inhumane-treatment-migrants>

²¹ Alexandra Hallqvist and Bitte Hammargren, Op.Cit., p.35.

²² Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, “The Algerian Security Approach towards the Sahel Region: Case of Mali”, *Türkiyat Mecmuası*, c.27/1, 2017, pp. 305-325; p. 314.

²³ ARTHUR BOUTELLIS and MARIE-JOËLLE ZAHAR, *Un processus en quête de paix : Les enseignements tirés de l'accord intermalien*, International Peace Institute, 2018, p. 5.

²⁴ Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA., pp. 318, 319.

²⁵ Laurence Aïda Ammour, *Algeria's Role in the Sahelian Security Crisis*, *International Journal of Security & Development*, 2(2): 28, 2013, pp. 1-11; p. 2.

²⁶ ARTHUR BOUTELLIS and MARIE-JOËLLE ZAHAR, *Op. Cit.*, p. 6.

²⁷ *Ibid.*, p. 7.

²⁸ *Ibid.*, p. 7.

²⁹ Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, *Op. Cit.*, p. 319.

³⁰ *Ibid.*, pp. 319, 320.

³¹ Amel LAMRI, *Op. Cit.* ; p. 168.

³² Muhammed TANDOĞAN and Omar BOUACHA, *Op. Cit.*, p. 320.

³³ *Ibid.*, pp. 320, 321.

³⁴ *Ibid.*, p. 321.

³⁵ *Ibid.*, p. 322.

³⁶ Catrina Doxsee and Jared Thompson, “The End of Operation Barkhane and the Future of Counterterrorism in Mali”, article retrieved from: CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES, published on: March 2nd, 2022, accessed on: July 19th, 2022, available on the link below:

<https://www.csis.org/analysis/end-operation-barkhane-and-future-counterterrorism-mali>

³⁷ *Ibid.*, no page.

³⁸ ISPI MED, “The end of Barkhane in Mali: What's next for the Sahel?”, article retrieved from: ITALIAN INSTITUTE FOR INTERNATIONAL POLITICAL STUDIES, published on: February 24th, 2022, accessed on: July 19th, 2022, available on the link below:

<https://www.ispionline.it/en/publicazione/end-barkhane-mali-whats-next-sahel-33685>